

رسائل إلى المحرر

وكيل الـ حجيج يرد

رداً على تقرير «خلاف على أحد أكبر عقارات طريق المطار» المنشور السبت الماضي على موقع «الخبار» الإلكتروني، أوضح الوكيل القانوني لآل حجيج، المحامي حسين شرف، أن الكلام المنسوب لـ ك. س. ليس إلا «مغالطات تهدف إلى التغطية على عدوان». وأضاف: «يقول المدعو ك. س. إنه اشترى مساحة تسعة آلاف متر مربع من العقار 1264 برج البراجنة، وبالتالي هو صاحب حق ولديه تراخيص تؤكد ملكيته للعقار (...) إلا أن العقار ليس امتاراً بالوجه القانوني بل أسهم، وبالتالي يشتري المرء ملكيته في العقار بعدد الأسهم وليس بعدد الأمتار»، لافتاً إلى أن موكله من آل حجيج يمتلكون 2200 سهم من أصل 2400 سهم، ومُشيراً إلى أن المنتهي سهم موزعة على عدة مالكيين (ليس بينهم ك. س. ولا ث. س.)، ورأى الوكيل أن المدعويين كليهما «يمتثلان طرفاً واحداً ويعملان لجهة واحدة تريد ابتزاز آل حجيج»، مُشيراً إلى أن مبلغ المليون ونصف المليون دولار ليس إلا «قيمة المبلغ الذي يريدون أن يحصلوا عليه من مالكي الأغلبية الأسهم».

وتساءل الوكيل: «أين ما يُثبت ملكية ك. س. في أي سهم من أسهم العقار؟ وماذا لم يسجله؟». وأضاف: «إذا أبرزت أي معطيات تثبت أن أي مالك للمنتهي سهم المتبقية، والتي لا يملكها آل حجيج في العقار، قد باعك حصته، فذلك يعطي مالكي أسهم الأغلبية حق الشفعة بالقانون، وذلك يؤدي إلى فسخ عقود البيع حكماً وتحويل الملكية بالسعر نفسه إلى آل حجيج».

وقال: «يزعم المدعو ك. س. أنه يملك تراخيص بإقامة منشأة على العقار. هذه تراخيص قديمة ألغاهم قرار المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف، والتراخيص ليست سوى نتاج عملية احتيال»، لافتاً إلى أن هذه التراخيص «هي نتاج أمر واقع بقوة السلاح والخداع والرشوة».

تقرير

حصر التحقيق، بالجيش وتحجيد السياسيين... هاله



الإصرار على التحقيق، بعكس حرص الجيش على إجراء مراجعة داخلية فعلية (دالاتي ونهرا)

لا تنتهي تداعيات استشهاده العسكريين مع فتح تحقيق داخل الجيش فقط. فالأسئلة مطروحة عن تحجيد السياسيين والمسؤولين كافة عن هذا الملف، وحصر التحقيق بالجيش دون سواه، ما يعرّض المؤسسة العسكرية لسابقة

هيام القصيفي

لا يتوقع أن تنتهي تداعيات خطف العسكريين عام 2014 واستشهادهم قريباً. وإذا كان أهالي العسكريين لن يتراجعوا عن مطالبتهم بالتحقيق في هذه القضية وكشف ملامستها، إلا أن للقضية أبعاداً أخرى تتعدى الإطار الإنساني والقانوني، ولا سيما بعدما أحال مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر ملف استشهاد العسكريين إلى مديرية المخابرات في الجيش لإجراء التحقيقات الأولية. فقد دار نقاش سياسي، في الأيام الأخيرة، حول كل ما يحيط بالقضية وما نجم عنها من تأثيرات سياسية، وما يمكن أن تتركه من ارتدادات على المؤسسة العسكرية. وفي خلاصات هذه النقاشات الآتي:

ثمة قرار واضح وموقف لا لبس فيه من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وقائد الجيش العماد جوزف عون بإجراء التحقيق اللازم لمعرفة كل الملابسات التي رافقت العملية وما أعقبها. ويُنظر إلى التحقيق على أنه ضروري، كما في كل قضية على هذا المستوى من الخطورة، ليس فقط لجلاء الحقيقة، أو لامتناع نقمة أهالي العسكريين، إنما أيضاً لحاسبة المتورطين والمسؤولين ليدفعوا ثمن أخطائهم. والإصرار على التحقيق يعكس حرص الجيش، بدرجة أولى، على إجراء مراجعة داخلية فعلية لحاسبة أفراد السلك العسكري المسؤولين عن أخطاء ارتكبت قبل

عملية الخطف وأثناءها وبعدها. وهذا أمر يجري في أي عملية عسكرية وفي أي جيش نظامي يحاسب فيه المخطئون ويكافأ فيه الذين قاموا بإنجازات، وهو أمر واعد، إن بقي في إطاره القانوني وليس الكيدي أو الشخصي. وهذا أمر يؤكد الجيش، كما رئيس الجمهورية بصفته قائداً أعلى للقوات المسلحة، لأنه يصب في خاتمة تعزيز وضع الجيش وتنظيم أليات المحاسبة وإظهار المسؤوليات كاملة.

لكن، في المقابل، هناك مجموعة من الملاحظات التي تقال في النقاشات السياسية تهدف إلى الإضاءة على سير التحقيق حتى لا يتحول عن مساره، وحفاظاً على وضع المؤسسة العسكرية:

أولاً، إن الجيش الذي يخرج من انتصار بهذا الحجم على تنظيم «داعش»، يواجه للمرة الأولى في تاريخه تحدياً على هذا المستوى من الخطورة والدقة. فالتحقيقات العسكرية الداخلية تجري في شكل دائم داخل المؤسسة عند أي أخطاء ترتكب، ولا تكون عادة على هذا المستوى الوطني العام، ولا سيما بعدما أخذت قضية العسكريين المخطوفين كل هذا الدعم والاحتواء السياسي والشعبي. وهذا الأمر كفيل في حد ذاته بأن يضع الجيش أمام تحدٍ أساسي وحساس ودقيق، لأنه سينعكس حكماً على وضع الجيش وعلى ضباطه وأفراده، الذين سيكونون معرضين، إعلامياً على الأقل، لحالة هي الأولى من نوعها لن تكون سهلة على المؤسسة العسكرية



إذا كان التحقيق سيرسو في نهاية الامر على الجيش، فلماذا أثرت كل هذه الضجة السياسية؟



التي يفترض بها، وهي الحريصة على إجراء تحقيق شامل وشفاف، تفادي الفخاخ والمطبات أمامها. ثانياً، إن وزير العدل سليم جريصاتي وجه كتاباً إلى النائب العام لدى محكمة التمييز القاضي سمير حمود، طلب فيه إجراء التعقبات بشأن جرائم قتل العسكريين في عرسال من الجيش وقوى الأمن الداخلي، «على أن تشمل هذه التعقبات جميع الجرائم المتفرقة وجميع الأشخاص الذين شاركوا أو تدخلوا أو حرضوا على ارتكابها». لاحقاً، أحال صقر الملف إلى مديرية المخابرات لإجراء التحقيق. وهذا الأمر أثار التباسات حول حصر التحقيق بالمديرية التي تعنى عادة بالشأن الأمني، وليس بالشرطة العسكرية التي تحقق عادة في مسائل داخلية، وإن أقل خطورة. فإذا كان مشهوداً للمديرية عملها وإجراؤها التحقيق بطريقة شفافة ومن دون إشارة أي أخطاء حولها، إلا أنها ستكون اليوم أمام مسؤولية كبيرة في مواجهة ملف كبير وحساس وخطر ومتشعب، ما يضيف عليها ثقلًا كبيراً وضغطاً أمنياً مكثفًا نتيجة انصرافها إلى ملاحقة شبكات أمنية وإرهابية خطيرة. وهذا التكليف سي طرح أسئلة عن خريطة الطريق التي يمكن أن تعتمد عليها مديرية المخابرات والجيش في إجراء التحقيقات، ومن الذي يمكن أن تشملها،

كمسؤولين عسكريين من مختلف الرتب منهم؛ من أصبح خارج الخدمة ومنهم من لا يزال فيها، علماً بأن الحوادث التي جرت عام 2014 متشعبة ومتداخلة، ولوجستياً، هناك تراتبيات متفاوتة ومتدرجة بحسب الرتب والمسؤوليات المعطاة إلى الضباط وقادة الألية والوحدات. فهل يمكن أن يفتح تحقيق واسع إلى هذا الحد، ومن الذي سيستدعى إلى التحقيق، ومن يبقى خارجه؟ ثالثاً، لا يمكن التعامل مع التحقيق مع مجموعة واسعة من الضباط والعسكريين، من دون الانتباه إلى احتمال ترك تأثيرات على معنويات الجيش لأنه سيؤسس لسابقة هي الأولى من نوعها، وهناك خيط رفيع بين المحاسبة الشفافة وبين الكيدية والتشهير. وحساسية هذا الأمر أن المطالبة المحقة بفتح تحقيق في قضية خطيرة كالتى حصلت في عرسال يمكن أن تتحول لدى أي جهة سياسية إلى مطالبة بفتح تحقيقات مماثلة داخل المؤسسة العسكرية من نهر البارد إلى 7 أيار، إلى أحداث عبرا، علماً بأن لكل القوى السياسية ماخذ على الجيش في هذه المحطات، كما أن في داخل المؤسسة نفسها ماخذ على أداء بعض الضباط المعروفين خلال تلك المراحل. فمن يمكن أن يوقف مسلسل التحقيقات وتحويل الجيش إلى كبش

مقالة

«... وقفتم تستمعون وراء الباب لصرخات بكارتها»*

عمر نشابة

هي فلسطين التي انشغل البعض بمصالحه مغتصبها ومشاركته إنتاج فيلم سينمائي في تل أبيب... ويستهنون رد فعل جريدة «الأخبار» العنيفة بحق السينمائي ورعاعته من بعض المسؤولين في الدولة والجهات الدولية الحاملة بالسلام... صرختم فيها أن تسكت صوناً له ولجائزة الأوسكار وللحرية والفن والإبداع... فما أشرفكم، هل تسكت مغتصباً؟ إن الاعتذار الذي طالبت «الأخبار» المخرج زياد دويري به ليس لنا، بل لأمهات وأخوات وأحبة مئات آلاف الشهداء والمعتدين من آلة القتل والتخريب الإسرائيلية، التي لا شك أن كل إسرائيلي، ومن بينهم الذين تعاون معهم دويري، شارك فيها من خلال التجنيد العسكري. أما النقاش بشأن رحلاته إلى فلسطين المحتلة وتعاونته معهم في إخراج فيلم وتصويره، فلا يمكن أن

الحلم بحق العودة؟

ألم يخطر بباله أن زملاءه الإسرائيليين الذين عمل معهم وشاركهم عمله وفننه وصادقته يحتلون منازل وبيوت وأراضي تعود ملكيتها إلى عائلات يتسول بعض أطفالها على أبواب دور السينما في بيروت ليتمكنوا من شراء ربيطة خبز؟ إن إبداع دويري لا يجوز أن يُعفيه من المساءلة، لا بل يزيد من أهميتها حيث إن الرجل لديه طاقة فنية كان يمكن استثمارها في مواجهة العدو، لا في مسامحته من دون مقابل من خلال المساهمة في التطبيع معه. يدخل البعض في سجالات سطحية بشأن عرض فيلم دويري الجديد أو منعه، ويستغل البعض ذلك للدعاية وزيادة أعداد المتابعين من خلال تحدّ بات يروج له بين الناس تحت عناوين «حرية التعبير» في مواجهة «قمع السلطة»، و«الانفتاح والتطور» في مواجهة «الانغلاق والرجعية»، و«الإبداع الفني» في مواجهة «الانحطاط الثقافي»...

ويسعى البعض إلى الذهاب أبعد من ذلك بكثير، فيتحول النقاش إلى هجوم مركز على المقاومة «الخشبية» المحافظة التي تتبع ولاية الفقيه وتمنع الإبداع الفني» والتطور والانفتاح على الغرب وعلى العالم المتقدم... ويخرج بعض المؤثريين من أوكارهم ليستغلوا انحراف النقاش عن مساره للتصويب على المقاومة في زمن بات الشغل الشاغل فيه للقوى الغربية وبعض القوى العربية في لبنان هو التحريض على المقاومة. لنفترض أن دويري اختار دمشق لتصوير فيلمه الجديد. يقتضي ذلك تواصله مع السلطات الرسمية في الجمهورية العربية السورية لحصوله على إذن للتصوير، كذلك يقتضي انتقاله إلى دمشق واجتماعه بالمسؤولين السوريين التابعين للرئيس بشار الأسد. ولنفترض أن الفيلم الجديد يتطرق إلى عملية المصالحة بين المؤيدين للنظام والمعارضين له وتغقيقاتها. ولنسال